

التحقق من الأصول الثابتة

نظرا لأهمية الأصول الثابتة أو الثببتات في المؤسسات وجب على إدارة المؤسسة وضع الكثير من الضوابط الرقابية، وذلك لحماية تلك الأصول والمحافظة عليها من التبيد أو السرقة وكذلك ترشيد تلك الأصول ، حيث تعتبر الثببتات أصول رأسمالية تعتمد عليها المؤسسة في الإنتاج أو التوسع على المدى البعيد.

تتميز الثببتات بمخاطر وتتأثر بعدد من العوامل متعلقة بمعالجتها محاسبياً ودرجة التعقيد في المعالجة عند الشراء أو التقييم وخاصة في ظل وجود عدة أنواع من الثببتات، عرضتها للسرقة والتلاعب، وكذا طريقة عرضها والإفصاح عنها وطريقة التصنيف لمختلف أنواعها.

فيسعى المراجع للتحقق من إثبات تلك الأصول طبقاً للمعايير المحاسبية المطبقة ومن خلال الجرد المادي لها لتحديد قيمتها الفعلية وملاحظة وتسجيل كل انخفاض أو تدهور في قيمتها بواسطة الإهلاك وخسارة القيمة. لذا يتطلب التحقق من الحدوث والاكتمال (التحقق من أن كافة الأصول المملوكة للمنشأة مسجلة بالكامل وموجودة لديها) والتحقق من مصروف الإهلاك وتدني القيمة (التحقق من معقولية أعباء الإهلاك وخسارة القيمة).

1-تعريف

تمثل الثببتات الأصول غير الجارية (الثابتة) الموجهة و المخصصة للاستعمال الدائم وبصورة مستمرة لتغطية احتياجات نشاط المؤسسة، وتتم حيازتها أو إنتاجها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو تلك التي لا يمكن تحقيقها أو إنجازها في 12 شهر بداية من تاريخ الإقفال. وترتب كما يلي:

أ- الثببتات المعنوية : هي أصول غير مادية و غير نقدية، قابلة للتحديد و التعريف تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج أو تقديم السلع و الخدمات أو التأجير أو الإستعمال للأغراض الإدارية، كبرامج الإعلام الآلي، حق براءة الإختراع، العلامات التجارية. وتشارك هذه الأصول في مميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شئ ملموس ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية.

ب- الثببتات العينية: هي الأصول المادية الملموسة التي تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج أو تقديم السلع أو الخدمات، التأجير أو الإستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض استعمالها أن يستغرق إلى ما بعد السنة المالية. وتوجد في شكل إمتياز و قيد الإنجاز.

ج- الثببتات المالية : هي أصول مالية مثبتة تمثل حقوق للمؤسسة من خلال إسهامها في شركات أخرى في شكل أسهم و سندات يحتفظ بها لفترات تفوق السنة (طويلة) أو لتاريخ إستحقاقها (لأكثر من دورة مالية واحدة).

2- خصائص التثبيتات

- لكل تثبيت بطاقة جرد وسجل (ملف) يتضمن كل المعلومات اللازمة (اسم، رمز التثبيت، قيمته الأصلية، تاريخ الحصول عليه، المورد...) وينتج بصفة منتظمة.
- تخضع التثبيتات في نهاية كل دورة إلى الجرد المادي، كمية وقيمة.
- تتميز الأصول المعنوية بالتعقيد في تحديد قيمتها وبالتالي يتم قياسها مبدئياً بمقدار تكلفتها، بواسطة المبالغ المدفوعة في سبيل الحصول عليها، ثم يجب التمييز بين مصاريف البحث (يهدف إلى الحصول على المعرفة و إدراك علمي أو تقني) ومصاريف التطوير (هو تنفيذ نتائج الأبحاث المتوصل إليها أو معرفة طرق أخرى أو نماذج أو أنظمة محسنة لإنتاج مواد أو أدوات أو منتجات قبل البدء في عملية الإنتاج أو الاستخدام التجاري).
- تتحمل المؤسسة كثيراً من الأعباء المتعلقة بالأصول الثابتة أثناء حياة تلك الأصول، وتكون المشكلة بالنسبة لتلك التكاليف هي هل تحمّل على إيرادات الفترة أو هل يتم رسملتها وإضافاتها للأصول ومن أمثلة ذلك (إضافات الأصول، التحسينات والتجديدات والإحلال).
- يتم رسملة جميع التكاليف المباشرة المتعلقة ببناء أو إنشاء الأصل، وتعرف التكاليف المباشرة في هذا المجال بأنها التكاليف التي لم تكن المؤسسة تتحملها لولا القيام بالمبنى أو بتصنيع الآلة، ومن أمثلة التكاليف المباشرة المتعلقة بالأصل (تكلفة إعداد الموقع، تكاليف المناولة والتسليم، تكلفة التركيب، أتعاب المهنيين كالمهندسين والمعماريين والفنيين)
- الأصول المادية قابلة للتفكيك، عندما تكون مدة استخدام العناصر المكونة للتجهيز المادي مختلفة، بحيث يسجل محاسبياً كل عنصر بشكل منفصل عند دخوله المؤسسة وحتى لو تم شراؤها معاً.
- تبقى التثبيتات عموماً قابلة للاهلاك (الإطفاء) مع بعض الخصوصيات:
 - ✓ تشكل الأراضي و المباني أصولاً متميزة و تعالج كل على حدا في المحاسبة حتى و لو تم اقتناؤهما معاً. فالبناءات هي أصول قابلة للاهلاك بينما تعد الأراضي على العموم أصولاً غير قابلة للاهلاك
 - ✓ تستثنى من الأراضي غير القابلة للاهلاك ، أراضي الاستغلال مثل أراضي المحاجر و المقالع التي تحتل نظراً للقلع و الاستخراج الذي يطرأ عليها.
 - ✓ لا يطبق أي اهتلاك على التثبيتات الجاري انجازها.

✓ التثبيتات المالية غير خاضعة للاهلاك عموماً (خسارة في القيمة ح/686 مدين و/296 دائن).

✓ بالنسبة لمدة اهلاك التثبيتات تعود للمؤسسة و كيفية استهلاكها للمنافع الاقتصادية لهذه التثبيتات، غير أنه يمكن أن نقدم كمؤشر مدة الاستعمال.

✓ يجب إعادة النظر في العمر الافتراضي لكل أصل من الأصول الثابتة بصفة دورية وفي حالة التغيير الجوهرى للتوقعات عن التقديرات السابقة فيجب تعديل الإهلاك عن هذه الفترة والفترات المستقبلية.

- في نهاية السنة يجب تقدير فقدان القيمة للأصل(ح/681 مدين و/29 دائن)، من أجل مراجعة وتعديل خسارة القيمة بالنسبة لكل أصل، بهدف مراجعة الخسارة المدرجة (أي المسجلة) زيادة قيمة الخسارة أو تخفيضها تبعاً لتطور القيمة القابلة للتحصيل للأصل المعني.
- وتجب الملاحظة أن تسجيل الخسارة في قيمة أصل (تثبيت) قابل للاهلاك تؤدي إلى تغيير (انخفاض) قسط الاهلاك السنوي خلال السنوات الموالية لتسجيل خسارة القيمة هذه. (مقارنة القيمة المحاسبية مع القيمة القابلة للتحصيل إذا كانت الأولى أكبر من الثانية تسجل الخسارة).

3- الحسابات المرتبطة بالتثبيتات

عادة تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية والتي تمثل القيمة الأصلية المدفوعة (تكلفة الإقتناء) مقابل الأصل الثابت أو القيمة للمبادلة(العادلة). تشمل الحسابات المرتبطة بالأصول الثابتة، حساب الأصل وحساب الإهلاك وحساب الإهلاك المتراكم وحساب الأرباح والخسائر.

أ- حساب الأصل : وهو يمثل رصيد أول المدة والإضافات والإستبعادات ورصيد آخر المدة (تكلفة الإقتناء)

مثال : **تكلفة الأراضي** وتشمل سعر الإقتناء + المصاريف القانونية + العمولات + الضرائب على نقل الملكية + تكاليف تجهيز وتهيئة الأراضي للاستخدام - أي متحصلات نتيجة ذلك(مثلاً بيع مخلفات المبنى القديم).

أما **تكلفة التحسينات فهي منفصلة عن تكلفة الأصل** وتشمل تكاليف السياح أو السور + إقامة مواقف سيارات أو خلافه وهي تكاليف يمكن تقدير عمرها الإنتاجي

تكلفة المباني: وتشمل تكلفة المباني جميع التكاليف التي تنفق من أجل جعل المبنى جاهز للاستخدام خلال فترة الإنشاء والترميم.

تكلفة المعدات والآلات : وتشمل النفقات الرأسمالية من أجل زيادة الكفاءة أو الطاقة الإنتاجية أو العمر الإنتاجي، والنفقات الإيرادية وهي ضرورية للحفاظ على كفاءة الأصل التشغيلية وعمره الإنتاجي.

ب- **حساب مصروف الإهلاك** : التحقق من إثبات الإهلاك طبقاً للمعدلات التي قررتها الإدارة والتأكد من الثبات في اتباعها والتحقق من صحة حساب قسط الإهلاك والتأثير على مجموع الإهلاك والمطابقة مع الأستاذ العام. يسجل الإهلاك بجعل (ح/ 681 مدين وح/ 28 دائن)

ت- **حساب الإهلاك المتراكم** : ويشمل رصيد أول المدة من الإهلاك + الإهلاك السنوي- الإهلاك الخاص بالأصول التي تم الاستغناء عنها(التنازل عنها).

ث- **حساب الأرباح والخسائر**: ويقفل فيه أرباح أو خسائر الاستغناء عن الأصل. إن عملية التنازل عن التثبيتات العينية قد تكون بسعر أكبر من قيمتها المحاسبية الصافية، فعملية التنازل تمت بربح يسجل في الحساب 752 (ح/ فائض قيمة خروج اصول مثبتة غير مالية) . أما إذا تمت عملية التنازل بسعر أقل من القيمة المحاسبية الصافية للأصل المباع، فعملية التنازل تمت بخسارة تسجل في الحساب 652 (ح/ نواقص قيمة خروج أصول مثبتة عبر مالية)

4- أهداف الرقابة على التثبيتات

الغرض الأساسي من الرقابة على التثبيتات هو الحصول على أقصى كفاية من الرأسمال المستثمر في هذه الأصول (تمثل جانب كبير من استثمارات المشروع الصناعي). كما أن مصاريف صيانة هذه الأصول و الإهلاك يكونان مهمين في حساب النتيجة. وبالتالي قد تظهر الخسارة الناتجة عن عدم وجود رقابة داخلية على التثبيتات من حيث الحصول عليها واستخدامها والتخلص منها قد تكون أكثر بكثير من الخسارة التي يتعرض لها أصل النقدية من الإختلاس والتلاعب. فالرقابة على التثبيتات تهدف إلى:

- وجود سياسة محددة للإستثمار في الأصول الثابتة (تحديد الأموال اللازمة لشراء هذه الأصول قبل اتخاذ قرار الشراء ووضع السياسات التي ترتبط بأنواع الإستثمار وشكله أخذا بعين الاعتبار التطور التكنولوجي)
- إحكام الإشراف على شراء الأصول وإقتنائها أو تشييدها وصيانتها (وجود خطة موضوعة للتكاليف المتوقعة وتوقيت الصرف واعتماد الشراء أو الإنشاء)، وحتى كذلك في حالة استبدالها أو التنازل عنها.
- تحقيق أقصى كفاية من استخدام هذه الأصول في الحصول على المنافع الإقتصادية(ما يترتب على تشغيل الآلات من ربح أو خسارة بسبب حجم الإنتاج الفعلي)

- وجود سجلات مناسبة لتسجيل الأصول تسهل الرقابة عليها (تسجيل في الدفاتر المحاسبية طبقاً لنوعها، سجلات تفصيلية للأصول بطاقة الأصول بكل بياناتها أثناء حياته الإنتاجية)

5- إجراءات مراجعة التثبيتات

تتمثل مراجعة التثبيتات في الرقابة على المصروف الرأسمالي (التكلفة المحتملة للإقتناء، ثم كل المبالغ لزيادة الطاقة الإنتاجية أو العمر الإنتاجي) والمصروف الإيرادي المترتب على تملك هذه الأصول وتشغيلها. للتحقق من هذا البند يقوم المراجع بالتحقق من الوجود، الملكية وقيمة الأصل.

أ- **التحقق من الوجود:** يكون من خلال وجود رقابة داخلية على عمليات حيازة التثبيتات وعلى الإستغناء عنها، حتى تنعكس الأصول المستعملة بصورة دقيقة في السجلات، وقد تم استبعادها من الدفاتر. ثم القيام بالجرد الفعلي للتثبيتات (سواء بالعد أو المشاهدة أو ما شابه ذلك) ومطابقته والتحقق من الكشوف التفصيلية لهذه الأصول وكل الإضافات والإهلاكات الكلية أو الجزئية.

ب- **التحقق من الملكية:** يتم من خلال الإطلاع على المستندات الدالة على ملكية المؤسسة للأصل (اعتماد الشراء، فاتورة الشراء، أمر الشراء، محضر الإستلام) والتأكد من الإهلاكات الكلية (حذف بعض الأصول كلية من الوجود) بواسطة السجلات والقرارات الخاصة بالإهلاك والمعتمدة من الجهات المختصة، بمعنى التأكد من التغييرات المتعلقة بالأصل سواء إضافة أو نقصاناً مثبتة بالدفاتر بقيود صحيحة، إضافة إلى أن هذه الملكية غير مقيدة برهن أو حجز.

ت- **التحقق من القيمة:** يتم التحقق من صحة التقييم من خلال مرعاة ما يلي:

- مراجعة سجلات الأصول الثابتة من حيث التوجيه المحاسبي، من أنها صحيحة وحاوية لجميع مفردات هذه الأصول.
- التحقق من كفاية الإهلاك وبالمعدلات المتعارف عليها وتطبيقها بثبات من سنة لأخرى (الإهلاك المادي، خسارة القيمة)
- مراعاة عدم الخلط بين المصاريف الرأسمالية والإيرادية¹ المتعلقة بالتثبيتات. فمصاريف الصيانة قد تكون أحياناً إيرادية (متكررة بصفة دورية) وأحياناً أخرى رأسمالية تبعا لحجمها وسياسة المؤسسة في معالجتها.

6- منهجية مراجعة التثبيتات

¹ : المصاريف الرأسمالية بما أنها تدمج في الأصل فهي تهتك، بينما المصاريف الإيرادية (تتعلق بسنة مالية واحدة، متكررة وتكون أقل مبلغاً نسبياً من الأولى ودون الحد الفاصل تبعا للسياسة المالية للمؤسسة لمبالغ مصروفات الحد الفاصل) لا تهتك. مثل حقوق الجمارك للسيارات هي مصاريف رأسمالية تضاف لمبلغ شراء الأصل، بينما مصاريف تراخيصها السنوية هي مصاريف إيرادية تتحملها سنة واحدة.

1. التحقق من الأرصدة الافتتاحية : وتشمل الآتي
 - التحقق من نقل الأرصدة الافتتاحية بالقيمة والاسم الصحيح
 - التحقق من الثبات في المعالجة المحاسبية
 - التحقق من أي تعديلات عند الضرورة نتيجة لأحداث لاحقة
 2. القيام بالإجراءات التحليلية : خاصة فيما يتعلق بالإهلاك والإهلاك المتراكم
 3. التحقق من الأصول المقتناة أثناء السنة: وذلك بمقارنة كشف الأصول مع فواتير الشراء وتقارير الاستلام ودفتر الأستاذ العام
 4. التحقق من الأصول التي تم الاستغناء عنها أثناء السنة : بالتحقق من التفويض لعملية الاستغناء ومن المقبوضات أو المدفوعات لعملية الاستغناء وإقفال حساب الأصل، وتسجيل أرباح أو خسائر الاستغناء ، ومن الإجراءات التي يقوم بها المراجع لهذا الغرض ما يلي :
 - ❖ مراجعة حسابات الإيرادات للتحقق من مقبوضات الاستغناء عن الأصول
 - ❖ الاستفسار من الإدارة حول عمليات الاستغناء
 5. التحقق من رصيد الأصول آخر المدة: وهذا يتطلب التحقق من الحدوث والاكتمال وذلك للتحقق من أن كافة الأصول المملوكة للمؤسسة مسجلة بالكامل وموجودة لدى المؤسسة.
 6. التحقق من مصروف الإهلاك : وذلك للتحقق من معقولية مصروف الإهلاك والقيام بالمقارنات مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأصل والعمر الإنتاجي للأصل وتاريخ الاقتناء وطريقة الإهلاك والثبات عليها ودقة حساب الإهلاك والتحقق من رصيد الإهلاك المتراكم.

وبصفة عامة تعتمد إجراءات وبرامج مراجعة التثبيتات على التحقق من:
- 1- السجلات
 - اختبار الإجراءات الواجب إتباعها من وجود وملكية التثبيتات .
 - التحقق من أن هناك سجلات لكافة أنواع التثبيتات وان التسجيل والتعديل عليها يتم بصورة صحيحة .
 - التحقق من صحة التسجيل والسيطرة على الموجودات المستخدمة من قبل الغير.
 - التحقق من أن سجلات التثبيتات تتم مطابقتها بصورة صحيحة مع سجل الأستاذ العام .
 - اختبار صحة تسجيل الإضافات في سجل التثبيتات.
 - 2 - الإضافات والاستبعادات
 - اختبار كون طلبيات شراء التثبيتات والتغييرات والتعديلات قد تمت وفق الصلاحيات والتعليمات .

- اختبار صحة تحليل المصاريف إلى إيرادية ورأسمالية .
- التأكد من أن الفواتير قد صدقت بصورة صحيحة .
- تدقيق واختبار الإضافات المسجلة في الأستاذ العام وسجل التثبيتات والفواتير .
- التأكد من صحة تسجيل وتقييم كلفة التثبيتات المصنعة داخلياً .
- التأكد من أن كافة التنازلات و إيقاف حساباتها قد تمت وفق الصلاحيات وتم إظهارها في السجلات بصورة صحيحة
- التأكد من صحة احتساب وتسجيل الإعفاءات الجمركية والمساعدات الاستثمارية الأخرى إن وجدت .
- فحص الميزانية التقديرية للمصاريف الرأسمالية للتأكد من أن المصاريف المعتمدة قد تم صرفها وفق التعليمات ولم يتم تجاوزها .
- اختبار صحة إجراءات حفظ وثائق الملكية للتثبيتات وأنها منفصلة عن الأشخاص المسؤولين عن حيازتها .

3 - الاهتلاكات

- اختبار صحة احتساب الاهتلاكات وفق النسب المقررة.
- التأكد من صحة احتساب الاهتلاكات للأصول المشتراة والمستعبدة خلال سنة .
- التأكد من عدم وجود تغيير في أسس احتساب الاهتلاكات بين السنة الحالية والسنة السابقة .
- التأكد من صحة الجمع والحسابات الأخرى في قوائم الاهتلاكات وسجلات التثبيتات وقيود اليومية .
- مراجعة كيفية احتساب التكلفة الإستبدالية للطاقة الإنتاجية .

بالإضافة إلى:

- الاطلاع على وثائق التأمين للتثبيتات ضد الحريق مع التأكد من كفاية الغطاء التأميني مع مطابقة وثائق تأمين السيارات مع كشف وسائل النقل للتأكد من الملكية وتكامل المعلومات .
- التأكد من تثبيت كافة التثبيتات المستوردة من الخارج والمستلمة في سجل التثبيتات وكذلك التثبيتات المشتراة من السوق المحلي .
- التأكد من القيام بالجرد الشامل لكافة تثبيتات المؤسسة والتأكد من انه قد تم وفقاً للأصول المعمول بها ومطابقة نتائج الجرد الفعلي مع السجلات .

- فحص حركة حسابات مصروفات الصيانة للتأكد من صحة التمييز بين المصروفات الجارية والرأسمالية و من التوجيه المحاسبي السليم، مع ضرورة التحقق والفحص لفاتورة الصيانة والشيك المحرر لها وتقرير القيام بأعمال الصيانة.

- التأكد من صحة إظهار الأصول الثابتة في الميزانية.

مثال 1 : في 01/01/2007 اشترت مؤسسة معدات ب 10000 دج . فترة استخدامها 10 سنوات، وسيتم اهتلاكها بأقساط متساوية .

سجل قسط الاهتلاك في نهاية السنة 2007؟

في نهاية السنة 2008 تبين للمؤسسة أن القيمة القابلة للتحصيل للمعدات هي 7200 (لاحظ أن 7200 هي أقل من 8000 القيمة المحاسبية الصافية للمعدات في نهاية السنة 2008 ، إذا فعلى المؤسسة تسجيل خسارة في قيمة المعدات ب 800).

المطلوب :

1. أحسب ثم سجل قيد الاهتلاك في نهاية السنوات 2007 و 2008 ثم سجل قيد خسارة قيمة المعدات ؟

2. أحسب ثم سجل قسط الاهتلاك في نهاية 2009؟

3. لنفترض أن القيمة القابلة للتحصيل في نهاية 2010 كانت 7500 دج هل تقترح تعديل خسارة القيمة الخاصة بالمعدات ، سجل قيد الاهتلاك في نهاية 2010 ؟

الحل :

1- قسط الاهتلاك السنوي هو 10000 دج / 10 سنوات = 1000 دج سنويا .

		2007/01/01		
	10000	/ح/ معدات وأدوات	215	
10000		/ح/ البنك	512	
		شراء معدات		
		2007 /12/31		
	1000	/ح/ مخصصات اهتلاك تثبيبات عينية	681	
1000		/ح/ اهتلاك	2815	
		معدات		
		قسط الاهتلاك للسنة الأولى		

1000	1000	2008 /12/31 ح/ مخصصات اهتلاك تثبيتات عينية ح/ اهتلاك معدات قسط الاهتلاك للسنة الثانية	2815	681
800	800	2008 /12/31 ح/ مخصصات خسارة قيمة اصول .ع.ح. ح/ خسارة القيمة عن المعدات انخفاض قيمة المعدات	2915	681

خسارة القيمة التي سجلت بالطرف الدائن من الحساب 29 هي 800 دج.
2- لاحظ أن 800 دج تمثل خسارة انخفاض قيمة المعدات، ثم بداية من سنة 2009 يكون قسط الاهتلاك يساوي القيمة المحاسبية الصافية للمعدات (أي $10000 - 2800 = 7200$) / مدة الإستخدام المتبقية وهي 8 سنوات وبالتالي يكون قسط الاهتلاك السنوي هو 7200 دج / $8 = 900$ دج ، ويكون قيد تسجيل قسط الاهتلاك في 2009/12/31 كالتالي :

900	900	2009 /12/31 ح/مخصصات اهتلاك أصول .غ.ج. ح/ اهتلاك المعدات قسط الاهتلاك للسنة الثالثة	2815	681
-----	-----	---	------	-----

لاحظ أن قسط الاهتلاك السنوي أصبح 900 دج سنويا عوض 1000 دج في السنوات السابقة .
3- استرجاع خسارة القيمة المسجلة في نهاية السنة 2008: إذا حدث أن ارتفعت القيمة القابلة للتحصيل لتجهيزات ما فإننا نسترجع خسارة القيمة التي سبق تخصيصها لهذه التجهيزات ففي مثالنا وحيث أن القيمة المحاسبية الصافية في نهاية 2010 =
 $10000 - (900 + 800 + 1000 + 1000) = 6300$
هي أقل من القيمة القابلة للتحصيل للمعدات 7500 لذا يتم استرجاع خسارة القيمة (800 دج) المسجلة في نهاية السنة 2008 بتسجيل القيد التالي:

		2010 / 12/31		
	800	ح/ خسارة القيمة عن المعدات		2915
800		ح/ استرجاع خسائر	781	
		قيمة اصول . غ. ج .		
		استرجاع خسارة القيمة		

استرجاع خسارة القيمة لا يمكن أن يتجاوز قيمة الخسارة السابق تسجيلها .
 لاحظ أن القيمة المحاسبية للمعدات سيكون = 10000 - (900+800+1000+1000) = 7100
 إذا وبداية من السنة 2010 يكون قسط الاهتلاك السنوي = 7/7100 سنوات = 1014.29 دج
 لاحظ زيادة قسط الاهتلاك السنوي مقارنة بالسنة 2007. ويكون قيد تسجيل قسط الاهتلاك
 كالتالي :

		2010 /12/31		
	1014	ح/ مخصصات اهتلاك أصول . غ. ج .		681
1014		ح/ اهتلاك	2815	
		معدات صناعية		
		قسط الاهتلاك للسنة الثالثة		

ملاحظة : إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لأصل ما أكبر من قيمته المحاسبية الصافية فإنه يمكن إعادة تقييم هذا الأصل.
مثال 2: بتاريخ 2008/07/14 تنازلت مؤسسة عن آلات ب 50 000 دج بشيك. كانت حياة هذه الآلات في 2005/01/03 بقيمة 70 000 دج ، وتم اهتلاكها بأقساط متساوية لمدة نفعية قدرت ب 10 سنوات.

المطلوب: تسجيل العمليات المتعلقة بالتنازل عن هذه الآلات؟

الحل:

قسط الإهتلاك السنوي = 10/70 000 = 7 000 دج

حساب قسط الإهلاك المكمل حتى تاريخ التنازل:

$$\text{قسط الإهلاك الشهري (06 أشهر) لسنة (2008)} = 7\,000 \times 12/6 = 3\,500 \text{ دج}$$

$$\text{الإهلاك المتراكم حتى سنة 2008} = 3\,500 + (3 \times 7\,000) = 24\,500 \text{ دج}$$

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية} = \text{القيمة الأصلية} - \text{الإهلاك المتراكم} = 70\,000 - 24\,500 = 45\,500$$

دج

$$\text{مقارنة سعر التنازل مع ق.م.ص : } 45\,500 < 50\,000 \text{ : فائض في القيمة } > 752/000$$

$$50 - 45\,500 = 4\,500 \text{ دج}$$

التسجيل المحاسبي:

		2008/07/13		
3 500	3 500	ح/ مخصصات الإهلاك للأصول غير الجارية	681	
		ح/ اهلاك معدات وأدوات	2815	
		اثبات قسط الإهلاك		
	000	_____ 2008/07/13 _____	512	
	50	ح/ البنك	2815	
70 000	500	ح/ اهلاك معدات وأدوات	215	
4 500	24	ح/ معدات وأدوات	752	
		ح/ فوائض القيم عن خروج التثبيتات		
		غير المالية		
		التنازل عن آلات بشيك		

ملاحظة: في حالة سعر التنازل > ق.م.ص يسجل نقص في القيمة في ح/652 مدين

التطبيقات لمحاضرة التحقق من التثبيتات

حالة رقم (01)

مخبر لإنتاج الأدوية يقوم بأبحاث و تطوير دواء جديد و استغرقت فترة البحث و التطوير 5 سنوات و إليك الجدول التالي الذي يبين النفقات المتعلقة بهذا المشروع طيلة المدة المذكورة.

السنوات	2000/12/31	2001/12/31	2002/12/31	2003/12/31	2004/12/31
النفقات المسددة	1000	13000	15000	من 01/01 إلى 05/31 = 8000 دج	12000
مراحل تقدم المشروع	مرحلة البحث	مرحلة البحث	مرحلة البحث	مرحلة التطوير والتنمية من 2003/06/01	مرحلة التطوير والتنمية

في تاريخ أول جوان 2003 اعتبرت المؤسسة أن هذا المشروع يستوفي المعايير لاعتباره محاسبيا كأصل معنوي.

علما أن نفقات التطوير تتشكل أساسا من مصاريف المستخدمين.

في فيفري 2005 قامت المؤسسة بإيداع طلب رخصة استغلال هذا الدواء الجديد، و كانت فترة حماية رخصة الاستغلال تقدر ب 15 سنة .

المطلوب: كيف تتم المعالجة المحاسبية لهذه النفقات ؟

حالة رقم (02)

اشترت مؤسسة بتاريخ 2007/4/1 معدات صناعية بمبلغ 150000 دج ، وقدرت مصاريف النقل ب 4000 دج، أما مصاريف التركيب قدرت ب 3000 دج ، ومصاريف تكوين المستخدمين قدرت ب 2000 دج، من جهة أخرى هذا العتاد لم يستغل بصفة جيدة في الشهر الأول فكانت أعباء الاستغلال الناتجة عن الإستعمال المفرط للمواد و اليد العاملة قدرت ب 10000 دج و 7000 دج على التوالي.

المطلوب:

-تحديد تكلفة العتاد المشتري ؟

-كيف تتم المعالجة المحاسبية لهذه المصاريف علما أنها سددت بشيك بنكي؟

حالة رقم (03)

بعد مراجعة سجل الجرد للتثبيتات في 2009 تبيّن لنا أنه تم إقتناء شاحنة من نوع " RENAULT " بمبلغ 400000 دج. سجل التثبيتات في نهاية الدورة يظهر كما يلي:

المبالغ	البيان	رقم الحساب
350000	شاحنة من نوع "TOYOTA"	2180
500000	شاحنة من نوع " SONACOME "	2181
400000	تسبيقات على أقساط التثبيتات	238

المطلوب: إجراء قيود التسوية اللازمة ؟

حالة رقم (04)

الميزانية قبل الجرد لسنة 2010 أظهرت ما يلي:

معدات وأدوات تاريخ الإقتناء 2005/01/02 ب 100000 دج، معدل الإهلاك 25 % . معدات النقل تاريخ الإقتناء 2005/01/02 بمبلغ 50000 دج، معدل الإهلاك 20 % . اهلاك معدات وأدوات 20000 دج، اهلاك معدات النقل 12500 دج.

المطلوب: إجراء قيود التسوية اللازمة ؟ المؤسسة تتبع طريقة الإهلاك الخطي.

حالة رقم (05)

آلة حاسبة تم إقتناؤها بتاريخ 2010/01/03 بمبلغ 15000 دج، مدة المنفعة قدرت ب 4 سنوات. المؤسسة تستعمل طريقة الإهلاك التناقصي بالمعامل الضريبي. المحاسب قيد ما يلي:

		2010/12/31		
	7500	من ح/ مخصصات الإهلاك	28181	681
7500		إلى ح/ اهلاك معدات المكتب		
		اثبات قسط الإهلاك		

المطلوب: إجراء قيود التسوية اللازمة؟

التحقق من المخزونات

يمثل المخزون السلعي عادة أهم المفردات التي تظهر في الميزانية، وأهم بنود الميزانية التي تتعرض للإختلاس و للسرقة وبالتالي يؤدي عدم تحديد قيمة المخزون بدقة إلى التأثير في كل من الميزانية والحسابات الختامية إذ أن زيادة المخزون أو نقصه يؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي أو نقصه الذي يظهر في الحسابات الختامية. لذلك لا بد من الاهتمام بهذا البند وطريقة حسابه والإفصاح عنه ومن ملكيته والتحقق من إجراءات الرقابة المتعلقة بخصوصه.

ينطوي المخزون على كل ما اشترى(بضائع) أو ما صنع (منتجات) بهدف البيع أو ما اشترى(مواد ولوازم) بهدف الإستهلاك أو الإستعمال في النشاط أو التحويل في العملية الإنتاجية.

1- الرقابة الداخلية على المخزون

تتطلب الرقابة على المخزون دراسة الوظائف المرتبطة به مثل إصدار وتشغيل الطلبات ، وطريقة استلام البضاعة وتخزينها ، وطريقة صرف البضاعة للتصنيع أو للبيع ، مع مراعاة التداخل بين دورة المخزون وغيرها من العمليات مثل : الحصول على المواد الخام وتسجيلها ضمن دورة المشتريات ، والمدفوعات النقدية ، و شحن البضاعة وتسجيل الإيراد وتكلفة المبيعات ضمن دورة المبيعات والتحصيل ، وجرد المخزون السلعي في دورة المخزون.

2- الأهداف التي يحققها نظام الرقابة على المخزون

تتلخص أهداف نظام الرقابة على المخزون في ما يلي:

- وجود التفويض المناسب لعمليات الشراء سواء بضاعة جاهزة أو مواد خام ومنع حدوث أي عملية بدون تفويض
 - التأكيد بأن جميع العمليات المسجلة قد حدثت وسجلت بالكامل وبدقة وحسب التوقيت الملائم وتم ترحيلها وتلخيصها بشكل صحيح
 - البضاعة المستلمة هي وفق المواصفات المطلوبة وتتم المحاسبة عليها بشكل سليم
 - توفر نظام للتكاليف للمحاسبة عن تكاليف المخزون
 - وجود سياسة واضحة للشركة حول تقييم المخزون ومراقبة التالف والمتقادم وطريقة إعادة الطلب
- يبدأ اهتمام المراجع من التحقق من مكونات التكاليف للمخزون والتي تدخل في حساب تكلفة المخزون وهي (تكلفة بضاعة أول المدة وتكلفة المشتريات) بسبب علاقة ذلك بمجمل الربح، وهذا بدوره يضطر المراجع إلى التحقق من رصيد مخزون أول المدة من ناحية الحساب ومدى تطابق هذا الرصيد مع رصيد آخر المدة السابق، إضافة للتحقق من تكلفة المشتريات .

3-خطوات مراجعة المخزون

يسعى المراجع للتحقق من عدد من الأهداف، وذلك بغرض التأكد من أن المخزون وبكافة مكوناته يعطي صورة حقيقية وعادلة. يتطلب هذا تتبع المراجع لدورة المخزون بمراحلها المختلفة وعلاقتها بباقي الدورات ويتحقق هنا من الأمور التالية:

أ-التحقق من الوجود والحدوث: يسعى المراجع من خلال حضور عملية الجرد الفعلي للمخزون مشاهدة الجرد والاستفسار عن أماكن وجود المخزون للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة بكشوفات الجرد وصحة عملية الجرد ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية من خلال فحص عمليات الشراء والبيع والتخزين والحصول على مصادقات حول البضاعة الموجودة لدى الآخرين وذلك حسب الأهمية النسبية للمخزون.

تزداد العناية بالمخزون في ظل وجود الحالات التالية:

- ✓ إذا كان المخزون من أكبر البنود في الميزانية
- ✓ توزيع المخزون على عدة مناطق مما يجعل الجرد أصعب
- ✓ تنوع مفردات المخزون
- ✓ مشاكل تقييم المخزون خاصة في حال التالف والمتقادم
- ✓ تعدد طرق تقييم المخزون

إذا يقوم المراجع بالتحقق من الوجود بالتأكد من كميات المخزون المتبقية، و يجري هذا الجرد دون الاستعانة بتسجيلات المخزون، حيث يتم تمييز السلع، عددها و وزنها و قياسها ، مع تسجيل نتيجة هذه العمليات في كشوف الجرد و إجراءات التسوية للأرقام التي توصل إليها الجرد الفعلي، ينتهي بإعداد مذكرة التسوية للمخزون الذي يتضمن ما يلي:

-قيمة المخزون حسب الجرد.

-إضافة المبيعات التي تمت خلال الفترة لنهاية السنة المالية حتى تاريخ انتهاء الجرد.

- طرح المشتريات التي دخلت في نهاية السنة، حتى تاريخ انتهاء الجرد .

ب-التحقق من الملكية: وذلك بالتأكد من البضاعة الموجودة في المخازن والموجودة لدى الغير والتي هي بالطريق. إذ تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملكا لها إلى غاية إثبات العكس. لذا يجب على المراجع أن يتحقق من ملكية العناصر انطلاقا من فواتير الشراء، أوامر الطلبية و مذكرة الدخول، فقد يكون جانب من المخزون خارج المؤسسة لسبب من الأسباب كوجود البضاعة بمستودعات الجمارك في انتظار تخليصها، لذا يكفي أن يحصل المراجع على شهادات بكميات المخزون لدى الجهات التي تحتفظ

به و التي تملكه المؤسسة في تاريخ الجرد ، أما المخزون المشتري و الذي سددت قيمته و لا زال خارج المؤسسة فيعتبر ملكا لها.

ت-التحقق من الدقة: للتحقق من الصحة الحسابية لقوائم الجرد، وذلك بالقيام بعمليات الحساب وإعادة الحساب ومقارنة قوائم الجرد مع سجلات المخازن.

ث-التحقق من التصنيف: وذلك بالفصل بين المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع وكذلك الفصل بين المخزون من البضاعة ومخزون اللوازم. على المراجع أن يتحقق من وجود بطاقات المخزون حيث يرفق بكل صنف من أصناف المخزون بطاقة يسجل عليها أمين المخزون أو مسؤول المخزن الكميات الداخلة و الخارجة من الصنف بناء على المستندات و وثائق الإثبات المتمثلة في أوامر الدخول و أوامر الخروج ، و يسجل في البطاقة بيانات الصنف من حيث وصفه الدقيق، دليله الرقمي و الحد الأقصى و الأدنى له، و من حيث طبيعته مثل طريقة الحصر بالوزن، القياس...، و تظهر البطاقة الرصيد بعد كل عملية دخول أو خروج.

ج-التحقق من الفاصل الزمني: ويتم ذلك بالتحقق من تسجيل جميع العمليات المتعلقة بالمخزون في الفترات المناسبة بالتحقق من مستندات الشحن وتواريخها

ح-التحقق من القيمة القابلة للتحقق : ويتم ذلك من خلال التحقق من أن المخزون المفصح عن قيمته هو مخزون جيد وذلك بالرجوع لتكاليف المخزون سواء مصنع في الشركة أو يشتري جاهز، ثم التحقق من طريقة تسعير المخزون والثبات

في استخدام طريقة التسعير ثم التحقق من تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل. أي اختبار الأسعار التي يقوم بها المخزون و ذلك للتحقق من الطريقة المتبعة في التقييم و اختبار أسعار المخزون مع فواتير الشراء بالرجوع إلى حسابات التكاليف. و تعد الطريقة المتعارف عليها و السائدة في عملية التقييم هي التكلفة المتوسطة المرجحة (CMP) دون إهمال الطرق الأخرى كطريقة الداخل أولا يخرج أولا (FIFO) و طريقة الداخل أخيرا يخرج أولا (LIFO)

خ- الربط بين التفاصيل : حيث تتم المطابقة بين مجاميع البنود المختلفة للمخزون مع الأستاذ العام ، من خلال مطابقة كشوف الجرد مع أرصدة بطاقات المخزون و أرصدة حسابات دفتر الأستاذ

د-التحقق من العرض والإفصاح: فيتم عرض مكونات المخزون بشكل منفرد والإفصاح عن أي قيود أو رهونات لعناصر المخزون

4-تقييم المخزون

تسمح العناية التي تعطى لعملية الجرد المادي للمخزون بإجرائها بصورة دقيقة وسليمة، ومن ثم تحديد وإظهار قيمة المخزون آخر المدة دون تضخيم أو تقليص. لهذا على المراجع التأكد من صحة تقييم

المخزون طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، حيث أن أسس التقييم لا تتغير من سنة إلى أخرى ، و في حالة وجود انحراف في طريقة التقييم على المحاسب أن يلفت نظر الإدارة إلى ذلك. تتم المتابعة اليومية لحركة المخزون وفقا لأحد الأسلوبين:

أ- **نظام الجرد الدائم:** يسمح بالمتابعة المستمرة لحركة المخزونات من خلال تقييمها عدة فترات خلال الدورة المحاسبية. مما يتيح المعرفة الفورية للموجودات الفعلية في مستودع المؤسسة في أي وقت أي تحديد مخزون آخر مدة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مخزون آخر مدة} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{المشتريات}) - \text{الإستهلاكات (تكلفة المخزون المباع)}$$

ب- **نظام الجرد المتقطع (المتناب أو الدوري):** يتم تقييم المخزونات في آخر الدورة المحاسبية من أجل حساب الإستهلاكات، أي معرفة تكلفة البضاعة المباعة فقط عند نهاية الفترة ، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الإستهلاكات (تكلفة المخزون المباع)} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{المشتريات}) - \text{مخزون آخر مدة}$$

5- تسوية حسابات المخزون في نهاية السنة

من المفروض أن يوافق الجرد الفعلي الجرد المحاسبي، ولكن إذا وجد اختلاف يجب البحث عن الأسباب (مراقبة الكمية المحاسبية والكمية الفعلية، أو مراقبة السعر المحاسبي مع السعر الفعلي من ناحية التساوي ، اضافة رسم أو انقاصه أي رسم قابل للإسترجاع أو غير قابل للإسترجاع...) والقيام بالتسويات الضرورية.

أ- في حالة الفارق العادي بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي للمخزون

في حالة تطبيق الجرد الدائم إذا ما تبين في نهاية السنة أن الجرد الفعلي كان مغايرا للجرد المحاسبي (نعني بذلك رصيد الحساب)، وعلى اعتبار الفارق عادي بين الجردين، فإن التسوية تتم كما يلي:

➤ إذا كان الجرد الفعلي < من الجرد المحاسبي يتم استرجاع الإستهلاك في 31 ديسمبر بجعل حسابات المخزونات (ح/30، ح/31، ح/32، ح/35) مدينا وحسابات (ح/60، ح/601، ح/602، ح/72) دائنا.

➤ إذا كان الجرد الفعلي > من الجرد المحاسبي يتم القيام بإستهلاك اضافي في 31 ديسمبر بتسجيل معاكس للقيد الأول أي جعل حسابات (ح/60، ح/601، ح/602، ح/72) مدينا وحسابات المخزونات (ح/30، ح/31، ح/32، ح/35) دائنا.

ب- في حالة الفارق غير العادي بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي للمخزون

على اعتبار الفارق غير عادي بين الجردين، فإن التسوية تتم كما يلي:

➤ إذا كان الجرد الفعلي > من الجرد المحاسبي يعني عجز، لتسويته نجعل ح/657 أعباء استثنائية للتسيير مدينا بالفارق وحساب المخزون المعني دائنا.

➤ إذا كان الجرد الفعلي < من الجرد المحاسبي يعني فائض، لتسويته نجعل حساب المخزون المعني مدينا بالفارق وح/757 نواتج استثنائية للتسيير دائنا.

6- خسائر القيمة عن المخزون

قد يحدث وتعرض بعض عناصر المخزون لتدهور أو انخفاض قيمه بصفة استثنائية، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر يجب تكوين مؤونات لمواجهة ذلك. بحيث عندما يتم تقييم المخزون بسعر بيع أقل من تكلفة شرائه أو انتاجه، يجب إدراج أي خسارة في قيمة المخزون كعبء في حساب النتائج، يؤدي إلى احتساب مؤونة أو مخصص عن الانخفاض في قيمة المخزون كتغطية لأية خسارة تتحقق إذا ما تم في السنة الموالية بيع المخزون المعني بسعر يقل عن تكلفته. في مثل هذه الظروف فقط، تسمح المصالح الجبائية بمخصم خسائر غير محققة. وبالتالي يجب تكوين مؤونة يجعل ح/685 مؤونات خسائر القيم للأصول الجارية مدينا و ح/39 (ح/390 خسائر القيمة عن مخزون البضائع، ح/391....) خسائر قيمة المخزون دائنا بقيمة الانخفاض.

في السنة الموالية إذا:

حالة (1) استخدام الخسارة وبالتالي يتم ترصيد هذه المؤونة يجعل ح/39 مدينا وحساب المخزون المعني دائنا.

حالة (2) سعر البيع يساوي أو أكبر من التكلفة يتم إلغاء المؤونة أو تخفيضها يجعل ح/39 مدينا ح/785 إسترجاعات الإستغلال عن خسائر القيمة لأصول جارية دائنا .

حالة (3) عدم كفاية المؤونة نسجل خسارة قيمة اضافية بتكوين مؤونة جديدة بالفرق الجديد، أخذا بعين الإعتبار المؤونة المكونة في السنة السابقة.

خسارة القيمة الإضافية = (خسارة القيمة الحالية = الكمية (التكلفة - سعر البيع الحالي) - (خسارة القيمة المتبقية للسنة السابقة)، وبالتالي نجعل ح/685 مدينا وح/39 دائنا بخسارة القيمة الإضافية.

التطبيقات لمحاضرة التحقق من المخزونات

حالة رقم (01)

اختبار المراجعة الأساسي الواجب أدائه للتحقق من ظهور بند الموردين بالقيمة الصحيحة هو:

- 1- الحصول على مصادقات من الموردين
- 2- مطابقة المسجل بحسابات الموردين مع المستندات المؤيدة
- 3- أداء مراجعة تحليلية لبند الموردين
- 4- التحقق من ظهور بند الموردين ضمن الخصوم المتداولة بالميزانية

حالة رقم (02)

استلمت إحدى المؤسسات سلع في 2013/12/30 ، قيمت الفاتورة بمبلغ خارج الرسم 120 000 دج، الرسم على المشتريات 17 % ، صدرت في 2013/12/27، تم استلامها في 2014/01/10.

المطلوب : إجراء قيود التسوية اللازمة ؟

حالة رقم (03)

محاسب مؤسسة بناء قيّد فاتورة شراء مواد أولية في 2007/11/12 (بمبلغ خارج الرسم 10 000 دج، الرسم على المشتريات 1700 دج) كما يلي:

		2007/11/12	
	10 000	من ح/ مشتريات المواد	381
10 000		إلى ح/ موردين المخزونات (تسجيل فاتورة الشراء)	401
		2007/11/12	
	10 000	من ح/ البضائع	30
10 000		إلى ح/ مشتريات المواد (ادخال للمخازن)	381

المطلوب : ماهي الأخطاء التي قام بها المحاسب؟ إجراء قيود التسوية اللازمة ؟

حالة رقم (04)

محاسب مؤسسة صناعية قيّد فاتورة استهلاك الكهرباء في 2009/10/09 على النحو التالي:

تحتوي الفاتورة على : - كهرباء عادي : مبلغ خارج الرسم 20 000 دج، الرسم على المشتريات 3400 دج

- كهرباء صناعي: مبلغ خارج الرسم 50 000 دج، الرسم على المشتريات 8500 دج

		2009/10/09		
	81 900	من ح/ مشتريات غير المخزنة من المواد	607	
81 900		إلى ح/ موردون المخزونات	401	
		(تسجيل فاتورة استهلاك الكهرباء)		

المطلوب : ماهي الأخطاء التي قام بها المحاسب؟ إجراء قيود التسوية اللازمة؟
حالة رقم (05)

استلمت إحدى المؤسسات فاتورة شراء بضائع في 2008/05/15، (مبلغ خارج الرسم 36 000 دج الرسم على المشتريات 17 % . المورد قدم لنا إرجاع تجاري 10 % وحسم مالي 1 % على فاتورة حسم أي انقاص بتاريخ 2008/05/29. المحاسب قيد مايلي:

		2008/05/29		
	4591	من ح/ موردون المخزونات	401	
3924		إلى ح/ نواتج مالية	778	
667		ح/ الرسم على المشتريات	4456	
		(فاتورة الإنقاص)		

المطلوب : إجراء قيود التسوية اللازمة؟

حالة رقم (06)

في 2010/12/31 أظهرت عملية الجرد المخزون لمؤسسة البناء ما يلي:

الفرق	الجرد		البيان	رقم الحساب
	المادي	المحاسبي		
5000	5000	0	إسمنت	310
5000	30000	35000	حصى	311
200	3800	4000	بنزين	321
100	1100	1000	لوازم مكتب	322
-	مخزون لدى الغير	3000	قطع غيار معدات	37

إليك المعلومات التالية:

- الإسمنت موجود على ساحة التعمير
 - الحصى لم يدخل المخزن وتم استهلاكه
 - البنزين يخزن داخل المؤسسة
 - لوازم المكتب لم تصل الفاتورة
- المطلوب : إجراء قيود التسوية اللازمة ؟

حالة رقم (07)

في 2008/12/31 أظهرت عملية جرد البضائع لإحدى المؤسسات بقيمتها السوقية 900 دج ، بينما كانت تكلفة شرائها 1000 دج.

لنفرض أنه في 2009/12/31 كانت قيمة المخزون من البضائع 2000 دج، بينما قدر سعر بيعها السوقية :

1- 1700 دج

2- 2100 دج

3- 2000 دج

4- 1950 دج

المطلوب: القيام بالعمليات الخاصة بخسارة القيمة عن مخزون البضائع وسجل قيود الجرد ؟

حالة رقم (08)

تبين لك أثناء فحص المخزون آخر المدة أن المؤسسة قد قامت بإجراء الجرد الفعلي للمخازن في يوم 2007/12/28، وأظهرت كشوف الجرد (وبالتالي الميزانية) أن قيمة المخزون 180000 دج. وأتضح أن المشتريات خلال المدة من تاريخ الجرد وحتى نهاية السنة المالية في 2007/12/31 بلغت 20000 دج وقد استلم نصفها قبل نهاية السنة المالية والباقي استلم يوم 2008/01/06 . كذلك فإن المبيعات التي تمت خلال المدة من تاريخ الجرد الفعلي حتى نهاية السنة المالية بلغت تكلفتها 10000 دج. وقد تسلمها العملاء بالكامل فور عملية البيع .

المطلوب

ماهي القيمة الحقيقية للمخزون في 2007/12/31 ؟